الديمقراطية.. هي الخيار الوحيد..!!

بقلم
أحمد طلعت المحامي

كانت أكبر أخطاء نظام الحكم عندنا - منذ يوليو عام ٥٢ - هو ضرب الديمقراطية وفرض نظام الحزب الواحد في محاولة لاكتساب شعبية يستمد منها النظام شرعيته. ومن أجل هذا الهدف تم الغاء الدستور، وحل الأحزاب السياسية، ومصادرة الحريات، ليقوم علي انقاض ذلك كله حزب واحد - بمسمياته المختلفة - يحتكر العمل السياسي ويفرض المنافقين والجهلاء علي قمة المؤسسات السياسية والاقتصادية في البلاد لكي ينحدروا بها الي أسفل درجات الفشل والانهيار..!!

واذا كان معروفا في علوم السياسة أن الأنظمة التي تفرض نفسها علي الحكم بالقوة المسلحة تحتاج في بداية عهدها الي عملية (تفريغ) للساحة السياسية من كل القوي المؤثرة فيها، من أجل نجاح السياسات التي تقدم عليها، ومن أجل تحقيق شعبية تساندها أثناء عملية التغيير، فانه من المعروف ايضا أن الثورات تعود تدريجيا الي النظام الطبيعي بعد فترة من الزمان - طالت أم قصرت - فلا يمكن لشعب من الشعوب أن يعيش الي مالا نهاية في ظل أنظمة استثنائية، حتي ولو كانت هذه الأنظمة تعمل حقيقة من أجل الشعب، وتسعي - بصدق - لتحقيق آماله وتطلعاته..!!

فالأنظمة الاستثنائية هي كما يدل عليها اسمها استثناء من قاعدة عامة هي أن تعود السلطة للشعب يوجه بها مستقبله الي الوجهة التي ترتضيها أغلبيته، فالشرعية الوحيدة التي يمكن أن تدعيها ثورة من الثورات هي شرعية إزالة العقبات التي تعترض طريق الشعب للتمتع بسيادته واختيار مستقبله الذي ترتضيه أغلبيته. فخلع الملوك والغاء الدساتير وتعديل القوانين ليست هدفا في ذاتها وانما هي وسيلة فقط لازالة العقبات التي تعترض ممارسة الشعب لارادته وسيادته.

أما اذا استمرت الأنظمة الاستثنائية في حكم الشعوب بعد ذلك علي غير ارادتها، فانها تفقد كل شرعيتها وتصبح مجرد عملية استبدال طغيان بطغيان جديد، مهما كانت الشعارات التي ترفعها أو الدعاوي التي تكررها بأنها تعمل من أجل الشعب، وانها (وحدها) التي تعرف طريق الاصلاح..!!

لذلك فانه كان يتعين علي نظام ٢٣ يوليو ان يترك الحكم للشعب - من خلال ديمقراطية حقيقية - بعد ازالة العقبات التي كانت تعترض طريقه لأسباب تاريخية واستعمارية عديدة، وهذا - بالتحديد - ما تضمنه البيان الأول الذي أصدرته حركة يوليو، وهو بالتحديد أيضا السبب وراء ترحيب الشعب - وقتها - بتلك الحركة وتأييده لها في بداية ايامها.. وتصديقه لها عندما تحدثت عن فترة انتقال محدودة.لكن أحلام الزعامة، والمصالح الشخصية المادية منها والأدبية جعلت نظام يوليو يحتكر السلطة، ويحتكر معها الخطأ والصواب، فاذا اتجه شرقا فهذا - في رأيه هو الصواب - حتي ولو خالفته الأغلبية في الرأي، ولو اتجه غربا فهذا أيضا هو الصواب، حتي ولو كانت الأغلبية لها رأي آخر. ولو اتجه الي الاشتراكية فهو علي صواب، واذا عاد الي (الانفتاحية) فرأيه دائما هو الصواب.. وهكذا.. فالشعب في نظر نظام يوليو كان دائما شعب (قاصر) يحتاج الي وصاية (الثوار) حتي وان كانت هذه الوصاية لم تحقق للشعب شيئا من آماله أو حققت - بدلا من ذلك - الكثير من آلامه..!!

فماذا حقق نظام يوليو من وراء سياسته هذه..؟؟ الشيء الوحيد الذي تحقق هو عزل القوي الديمقراطية عن الساحة السياسية ويأس معظم المنتمين اليها من عودة الحكم الطبيعي الي البلاد واختيارهم للسلبية أو اللا مبالاه في مواجهة قوة طاغية تزيف ارادة الشعب في كل انتخاب لتقيم مؤسسات - شعبية أو رسمية - لا تعبر إلا عن إرادة الحزب الحاكم، ولا تخدم سوي مصالحه ورغبته المستميتة في البقاء فوق مقاعد الحكم. وهذا - بالتحديد - هو السبب الرئيسي في ظهور وانتشار العنف السياسي أو مايسمي بظاهرة الارهاب، لأن ضرب القوي الديمقراطية أو يأسها قد أفسح المجال أمام قلة تتصور ان مواجهة القوة لاتكون بغير القوة، وفرض الارادة لايمكن القضاء عليه الا بفرض الارادة!!

ونحن بطبيعة الحال لانؤيد ظواهر العنف أو نبررها - مهما كان مصدرها او هوية القائمين بها - لكننا فقط نحاول أن نضع أيدينا علي السبب الحقيقي - والرئيسي - وراء ظهور العنف السياسي واتساع مداه. ولربما كانت هناك أسباب أخري تساعد علي انتشار الظاهرة وتفاقمها، مثل الحالة الاقتصادية أو مشكلة البطالة والاسكان وغيرها، لكن هذه الأسباب تبقي دائما ثانوية تساعد علي ظاهرة العنف وتغذيها، لكن السبب الرئيسي - في نظرنا - الذي تأتي بعده في الأهمية كل الأسباب الأخري، هو غياب الديمقراطية ووضع القيود علي التفاعل الطبيعي للمجتمع من خلال أحزاب سياسية قادرة علي تربية أجيال جديدة تؤمن بالعمل الوطني وتضحي من أجله، وأجهزة اعلام حرة - في ملكيتها وفي أقوات العاملين فيها - تستطيع أن تساهم في تكوين رأي عام مستنير ينحاز الي الصواب ويواجه الخطأ والادعاء.. ويختار بملء ارادته.

ولقد أصبح الآن مؤكدا أن الطريق الوحيد لمواجهة العنف السياسي ومحاصرته هو اتاحة الفرصة كاملة للقوي الديمقراطية من أجل ملء الفراغ السياسي الذي خلق ظاهرة من أخطر الظواهر علي أمن المجتمع واستقراره، وهي انحصار الاختيار امام الشعب بين بديلين - لا ثالث لهما - وهما استبداد الدولة أو سيطرة الارهاب، مع أن الاختيار الوحيد الذي يمكن أن يحقق أمن المجتمع واستقراره هو خيار الديمقراطية بمعناها الحقيقي، وليس بمعناها الزائف الذي يؤدي الي (تفريغها) من كل فاعلية أو مضمون